



البحث



بروفايلات المدافعين المحبوسين ضمن حملة مؤسسة حرية الفكر والتعبير للإفراج عن المدافعين المحبوسين

تاريخ النشر: 14 سبتمبر 2021

حرية التعبير

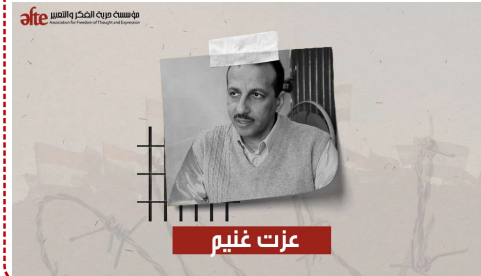
Twitter Facebook

هذه البروفايلات تم نشرها بتاريخ 14 سبتمبر 2021، وتم تحديثها في تاريخ 12 إبريل 2022.

الاسم: عزت غنيم

الموقف القانوني: محبوس احتياطياً

رقم القضية: 1118 لسنة ٢٠١٩ حصر نياة أمن الدولة العليا



في الأول من مارس عام ٢٠١٨ ألفت قوة من جهاز الأمن الوطني التابع لوزارة الداخلية القبض على المحامي الحقوقي والمدير التنفيذي للمصرية للتوقيق والحريات، عزت غنيم، أثناء عودته إلى منزله بحي الهرم بمحافظة الجيزة، إلا أنه لم يعرض على أي جهة تحقيق إلا بعد يومين، في ٣ مارس ٢٠١٨ حيث عُرض على نياة أمن الدولة العليا للمرة الأولى منتهياً على دمة القضية رقم ٤٤١ لسنة ٢٠١٨ حصر نياة أمن الدولة العليا، والمعروفة إعلامياً باسم (التحرك الإعلامي).

وجهت نياة أمن الدولة العليا إلى غنيم اتهامات من بينها: الانضمام إلى جماعة إرهابية، ونشر أخبار وبيانات كاذبة، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، واستمرت في تحديد حسمه احتياطياً لمدة ستة أشهر قبل أن تقرر غرفة المشورة بمحكمة جنايات الجيزة إخلاء سبيله في سبتمبر ٢٠١٨. تم ترحيل غنيم إلى قسم شرطة الهرم لإخلاء سبيله وقامت أسرته برعايته هناك حتى يوم ١٣ سبتمبر، قبل أن يُنكر القسم نواجه، وتقطع أخباره أو أي معلومة رسمية بخصوص مكان نواجه، لمدة فارت خمسة أشهر، لتلقي المحكمة التدابير الاحترازية وأمر بصلطه وإحضاره لتعبه عن تنفيذ الإجراءات الاحترازية التي أمرت بها المحكمة، ليطهر بعدها أمام محكمة الجنايات بنفس ملبسه التي كان يرتديها أثناء الجلسة التي أُجلى سبيله فيها والتي رفضت فتح تحقيق في ملاسبات احتفاء غنيم بعد قرار المحكمة بإخلاء سبيله وتقرر حسمه 45 يوماً على دمة التحقيقات في نفس القضية 441 لسنة 2018 حصر نياة أمن الدولة العليا.

وفي 28 يوليو ٢٠١٩ استندت نياة أمن الدولة العليا غنيم صاحب الـ٤٢ عامًا للتحقيق معه على دمة قضية جديدة حملت رقم 1118 لسنة 2019 حصر نياة أمن الدولة العليا، والمتمم فيها بنفس الاتهامات في القضية الأولى.

أخلت نياة أمن الدولة العليا سبيل غنيم على دمة القضية رقم 441 لسنة 2018 حصر نياة أمن الدولة العليا، بعد إتمامه عامين محبوساً احتياطياً على ذمتها، وبدأت في تنفيذ حسمه 15 يوماً على دمة القضية رقم 1118 لسنة 2019 والمحبوس على ذمتها إلى الآن.

وفي 28 مايو 2021 استندت نياة أمن الدولة العليا غنيم مرة ثانية للتحقيق معه على دمة قضية نالت حملت رقم 1552 لسنة 2018 حصر نياة أمن الدولة العليا، والمتمم فيها بنفس الاتهامات في القضيتين السابقتين.

في 23 أغسطس 2021 أخلت نياة أمن الدولة العليا غنيم برفقة ثلاثين منتهياً آخرين إلى محكمة أمن الدولة العليا على خلفية اتهامه في القضية رقم 1552 لسنة 2018 حصر نياة أمن الدولة العليا، والمعقدة برقم 1 لسنة 2021 جنايات أمن الدولة طوارئ ثان مدينة نصر والتي عقدت أولى جلساتها في 21 سبتمبر 2021 وما زالت القضية منطوية أمام محكمة الطوارئ ولم يتم فيها حتى تاريخ نشر البروفايل.

الاسم: هدى عبد المنعم عزير

الموقف القانوني: محبوسة احتياطياً

رقم القضية: 100٢ لسنة ٢٠١٨ حصر أمن دولة عليا



في الأول من نوفمبر عام ٢٠١٨ افتتحت قوة من أفراد جهاز الأمن الوطني منزل المحامية الحقوقية والعضو الأسبق بالمجلس القومي لحقوق الإنسان هدى عبد النعم عزيز، بمحافظة القاهرة، حيث قاموا بتفتيش المنزل والتجسس على عدد من منوعات عبد النعم الشخصية قبل اقتيادها إلى جهة غير معلومة، وعدم التصريح لزوجها عن سبب القبض أو وجهه عبد النعم بعد القبض عليها، طلقت هدى عبد الإخاء القسري من قبل جهاز الأمن الوطني عشرين يوماً قبل أن يظهر يوم ٢١ نوفمبر ٢٠١٨ في نياحة أمن الدولة العليا مُتهمة على ذمة التحقيقات في القضية رقم ١٥٥٢ لسنة ٢٠١٨ حصر نياحة أمن دولة عليا.

وجهت نياحة أمن الدولة العليا إلى عبد النعم اتهامات من بينها: الانضمام إلى جماعة إرهابية أسست على خلاف القانون، تلقي تمويلًا لعرض إرهابي، والتحرش على ضرب الاقتصاد القومي، وقررت النياحة حبسها خمسة عشر يوماً على ذمة التحقيقات.

في 21 نوفمبر 2020 بظمت عبد النعم العامين محبوسة احتياطياً وهو ما يوجب على نياحة أمن الدولة إخلاء سبيلها، لتخطيها الحد الأقصى للحبس الاحتياطي على ذمة نفس القضية وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية.

وبدلاً من صدور قرار بإخلاء سبيلها أجالت نياحة أمن الدولة العليا عبد النعم برفقة ثلاثين آخرين إلى محكمة أمن الدولة العليا في 23 أغسطس 2021 على خلفية اتهامها في القضية رقم 1552 لسنة 2018 حصر نياحة أمن الدولة العليا، والمقيدة برقم 1 لسنة 2021 جنابات أمن الدولة طوارئ ثاني مدينة نصر والتي عقدت أولى جلساتها في 21 سبتمبر 2021 وما زالت القضية منطوية أمام محكمة الطوارئ ولم يبت فيها حتى تاريخ نشر البروفائيل.

وتعاني عبد النعم منذ حبسها تدهوراً خطيراً في حالتها الصحية يستدعي رعاية صحية لا تتوفر داخل سجن القباطير، ففي 4 فبراير حضرت عبد النعم جلسة تحديد حبسها على كرسي متحرك، بينما قالت الأسرة في 5 فبراير إن عبد النعم أصيبت بنوبة قلبية نقلت على إثرها إلى المستشفى، وفي مارس من نفس العام قالت الأسرة إن إدارة سجن القباطير منعت وصول الدواء إليها أكثر من ثلاثة أشهر، وفي مايو من نفس العام تعرضت عبد النعم لجلطة قلبية نُقلت على إثرها إلى مستشفى السجن، والتي تقول الأسرة إنها غير مجهزة للتعامل الطبي مع حالة عبد النعم، بالإضافة إلى ذلك فقد تسربت أخبار من داخل السجن بإصابة عبد النعم بفتور في الكلى اليسرى.

وإضافة إلى تدهور حالتها الصحية داخل السجن فقد مُنعت عبد النعم من التواصل مع محاميها أو ذويها عبر الزيارات التي يفرها القانون منذ القبض عليها وحتى بداية عام 2021 على الأقل، ونتيجة لحالتها الصحية نُقلت عبد النعم إلى مقر النياحة أو المحاكمة في كثير من الأحيان بسيارة إسعاف.

وفي نوفمبر 2020 أعلن اتحاد نقابات محامي أوروبا والذي يضم في عضويته ما يقارب مليون منسب في 32 دولة أوروبية فوز عبد النعم وسنة محامين مصريين آخرين بجائزة الاتحاد السنوية تقديرًا لدورهم في الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان، ويمنح الاتحاد جائزته السنوية منذ عام 2007 للمحامين الذين جلبوا الشرف لمهنة المحاماة من خلال تمسكهم بأعلى قيم السلوك المهني والشخصي في مجال حقوق الإنسان، وفقاً للاتحاد.

الاسم: محمد أبو هريرة محمد عبد الرحمن

الموقف القانوني: احتجاز تعسفي

رقم القضية: 1٥٥٢ لسنة ٢٠١٨ حصرًا أمن دولة عليا

في الأول من نوفمبر عام ٢٠١٨ افتتحت قوة من أفراد جهاز الأمن الوطني منزل المحامي الحقوقي والمنتحدث باسم التنسيق المصرية للحقوق والحريات محمد أبو هريرة، بمحافظة القاهرة، حيث قاموا بتفتيش المنزل والتجسس على عدد من منوعات أبو هريرة الشخصية قبل اقتيادها إلى جهة غير معلومة، وعدم التصريح لزوجها عن سبب القبض عليه أو عن وجهه، ظل أبو هريرة قيد الإخاء القسري من قبل جهاز الأمن الوطني عشرين يوماً قبل أن يظهر يوم ٢١ نوفمبر ٢٠١٨ في نياحة أمن الدولة العليا مُتهمة على ذمة التحقيقات في القضية رقم ١٥٥٢ لسنة ٢٠١٨ حصر أمن دولة عليا.

وجهت نياحة أمن الدولة العليا إلى أبو هريرة اتهامات من بينها: الانضمام إلى جماعة إرهابية أسست على خلاف القانون، تلقي تمويلًا لعرض إرهابي، والتحرش على ضرب الاقتصاد القومي، وقررت النياحة حبسها خمسة عشر يوماً على ذمة التحقيقات، واستمرت نياحة أمن الدولة في تحديد حبس المحامي صاحب الـ٣٤ عامًا بشكل دوري حتى الآن.

وفي 21 نوفمبر 2020 تجاوز أبو هريرة عاشرين على حبسه احتياطياً على ذمة نفس القضية وهو ما يوجب على نياحة أمن الدولة العليا إخلاء سبيله لتجاوزه الحد الأقصى للحبس الاحتياطي وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية.

في 23 أغسطس 2021 أجالت نياحة أمن الدولة العليا أبو هريرة برفقة ثلاثين منتهقا آخرين إلى محكمة أمن الدولة العليا على خلفية اتهامها في القضية رقم 1552 لسنة 2018 حصر نياحة أمن الدولة العليا، والمقيدة برقم 1 لسنة 2021 جنابات أمن الدولة طوارئ ثاني مدينة نصر، والتي عقدت أولى جلساتها في 21 سبتمبر 2021 وما زالت القضية منطوية أمام محكمة الطوارئ ولم يبت فيها حتى تاريخ نشر البروفائيل.

الاسم: عمرو إمام

الموقف القانوني: محبوس احتياطياً

رقم القضية: ٨٥٥ لسنة ٢٠٢٠ حصر أمن دولة عليا



عمرو إمام

في فجر يوم الأربعاء ١٦ أكتوبر ٢٠١٩ افتتحت قوة من أفراد جهاز الأمن الوطني منزل المحامي الحقوقي، عمرو إمام، في حي المعادي بمحافظة القاهرة، وأُقت القبض عليه بعد تفشيش المنزل والتخطيط على بعض متعلقات إمام الشخصية. وفي اليوم التالي ١٧ أكتوبر ٢٠١٩ عُرض إمام على نيابة أمن الدولة العليا بالجمع الخامس، للمرة الأولى، والتي قررت حسمه خمسة عشر يوماً على مدة التحقيقات في القضية رقم ٤٨٨ لسنة ٢٠١٨ حصر أمن دولة عليا، بعد أن وجهت إليه اتهامات من بينها: مشاركة جماعة إرهابية لتحقيق أغراضها مع العلم بأغراضها، نشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة الهدف منها زعزعة الأمن والاستقرار في البلاد، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

قبل القبض على إمام يوم واحد كان قد أعلن عن نيته الدخول في إضراب جزئي عن الطعام، من يوم الخميس 17 أكتوبر وحتى السبت 19 أكتوبر، اعتراضاً على ما أسماه إمام: "غياب المحاسبة عن الجرائم والانتهاكات التي تحدث في حق البعض". حيث كتب إمام عبر صفحته على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك: "سوف أقوم بتصعيد احتجاجي، والبدء في إضراب كامل عن الطعام من يوم الاثنين 21 أكتوبر، إن لم تتحقق المطالب فسوف أقوم بالتصعيد والبدء في اعتصام مفتوح داخل أحد المباني القضائية مع إضرابي الكامل عن الطعام ثم بالتصعيد والإعلان عن توقيفي عن تناول أي سوائل بخلاف المياه، ثم بالتصعيد لإضراب شامل والتوقف عن تناول المياه". واعتبر إمام هذا الإعلان، بمثابة "تلاخ للثأب العام"، لكن قبل أن يتم القبض عليه وحسمه احتياطياً.

وفي 26 أغسطس ٢٠٢٠ استندت نيابة أمن الدولة إمام، للتحقيق معه في قضية جديدة حملت رقم 855 لسنة 2020 حصر نيابة أمن الدولة العليا بالتهامات: الانضمام إلى جماعة إرهابية، ونشر أخبار كاذبة، بناءً على تحريات الأمن الوطني تشير إلى قيامه بعدد اجتماعات خلال فترة الترشح لاستقطاب عناصر جديدة ونقل المعلومات إلى الخارج عن طريق الزيارات وحلقات نظر جديد الجنس، بالرغم من توقف وزارة الداخلية عن منح المسجونين فترات الترشح بالإضافة إلى وقف نقل المتهمين إلى جلسات تحديد الجنس خلال الفترة المشار إليها على خلفية انتشار وباء كوفيد-19.

وظل إمام صاحب الـ٤١ عامًا قيد الحبس الانفرادي طوال الأشهر الأولى من حسمه في أكتوبر ٢٠١٩.

الاسم: إبراهيم عبد المنعم متولي حجازي

الموقف القانوني: محبوس احتياطياً

رقم القضية: ٧٨٦ لسنة ٢٠٢٠ حصر أمن دولة عليا



إبراهيم عبد المنعم متولي حجازي

في ١٠ سبتمبر ٢٠١٧ أُلقت قوات أمن مطار القاهرة الدولي القبض على المحامي الحقوقي ومؤسس رابطة أسر المتخفين قسراً، إبراهيم عبد المنعم متولي حجازي، أثناء تواجده بمطار القاهرة متوجهاً إلى العاصمة السويسرية جنيف لحضور أحد الاجتماعات، بدعوى من فريق العمل على الاعتناء بالفسري التابع للأمم المتحدة، وبعد يومين في ١٢ سبتمبر ٢٠١٧ تم عرض متولي على نيابة أمن الدولة العليا التي قررت حسمه ١٥ يوماً على مدة التحقيقات في القضية 900 لسنة ٢٠١٧ حصر أمن دولة عليا، بعد أن وجهت إليه اتهامات، أبرزها: إنشاء منظمة غير قانونية، التآمر مع كيانات أجنبية للإضرار بأمن الدولة، ونشر بيانات ومعلومات كاذبة.

في ١٢ سبتمبر ٢٠١٩ أُنقِ متولي عامين من الحبس الاحتياطي على مدة التحقيقات في القضية رقم 900 لسنة ٢٠١٧، وهي الحد الأقصى للمدة الزمنية للحبس الاحتياطي، وفقاً لمعاون الإجراءات الجنائية، ما يتوجب معه إخلاء سبيل متولي، إلا أنه ظل قيد الاختيار غير القانوني لمدة شهر كامل قبل أن تقر نيابة أمن الدولة إخلاء سبيل للمرة الأولى في ١٤ أكتوبر ٢٠١٩، وأثناء إنهاء إجراءات إخلاء السبيل فوجئ محامي متولي وأسرته يوم ٥ نوفمبر ٢٠١٩ بعرضه، للمرة الثانية، أمام نيابة أمن الدولة العليا، حيث تم تدويره للمرة الأولى على مدة قضية ثانية برقم ١٤٧٠ لسنة ٢٠١٩ حصر أمن دولة عليا، وقررت نيابة أمن الدولة العليا حسمه ١٥ يوماً على مدة التحقيقات بعد أن وجهت إليه نفس الاتهامات بالضبط التي واجهها في القضية الأولى.

بعد عشرة أشهر من حبس متولي احتياطياً على مدة القضية الثانية قررت الدائرة الأولى بمحكمة الجنايات في 26 أغسطس ٢٠٢٠ تغيير حبس متولي احتياطياً إلى أحد الدوائر الإجزائية، إلا أن وزارة الداخلية، امتنعت للمرة الثانية عن تنفيذ قرار إخلاء السبيل، وفي الأسبوع الأول من سبتمبر ٢٠٢٠ قررت إعادة تدويرها للمرة الثانية على مدة قضية ثالثة حملت رقم ٧٨٦ لسنة ٢٠٢٠ حصر أمن دولة عليا.

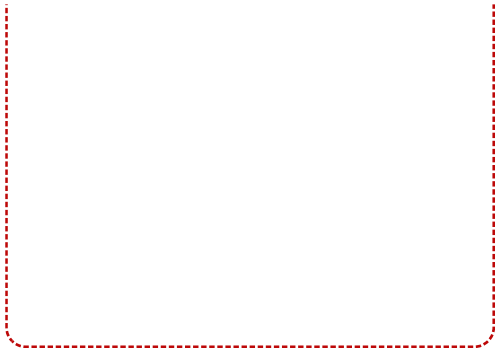
يقع المحامي الحقوقي صاحب الـ ٥٨ عامًا في زنزانه انفرادية بسجن شديد الحراسة (العقرب)، كما يمنع من الزيارات بشكل متكرر ولمدد طويلة وصلت في إحدائها إلى عام ونصف، كما يمنع متولي من التريض، والتعرض للشمس، والسباح بدول الكلب والجراند. ويعاني متولي من عدة أمراض تستدعي رعاية طبية لا يتلقاها، وأبرزها إصابته بنضخم في البروستاتا.

جدير بالذكر كذلك أن متولي هو والد الشاب عمرو إبراهيم عبد المنعم متولي حجازي، الذي قدم قصته إلى الفريق الأممي، والذي لا يزال رهن الإخفاء القسري منذ القبض عليه بتاريخ ٧ أغسطس ٢٠١٣.

الاسم: هيثم فوزي محمد محمد

الموقف القانوني: محبوس احتياطياً

رقم القضية: ١٩٥٦ لسنة ٢٠١٩ حصر أمن دولة عليا



في 13 مايو 2019 وقور دخوله إلى مركز شرطة الصف التابع لمديرية أمن الجزيرة لفضاء التدابير الاحترازية (ساعتين لمدة يومين أسبوعيًا) قام ضباط شرطة بالزي الرسمي وضباط أمن وطني بري مدني، بالقبض على الباحث والمحامى الحقوقي، بالمفوضية المصرية للحقوق والحريات، هينم فوزي محمد، وعصب عنبه، ومعه من التواصل مع أسرته أو محاميه لمدة يومين، قبل أن يظهر في 16 مايو 2019 أمام نيابة أمن الدولة العليا منتهًا على مدة القضية رقم 741 لسنة 2019 حصر نيابة أمن الدولة العليا.

قررت النيابة حبس محمدين 10 بوقا على مدة التحقيقات على خلفية اتهامه بخرق شروط المراقبة بعدم الحضور إلى مركز الشرطة التابع لمحل سكنه في الأوقات المحددة، وذلك وفقًا للمحضر رقم 22/2-19 الذي حرره ضباط مركز شرطة الصف بحق محمدين.

وفي 9 مارس 2021 أمرت محكمة جنابات القاهرة بإخلاء سبيل محمدين على مدة التحقيقات في القضية، إلا أن قرار النيابة لم ينفذ حيث جرى تدوير محمدين وإعادة حبسه بقرار من نيابة أمن الدولة والتي عرض عليها بعد يوم واحد من قرار إخلاء سبيله في 10 مارس منتهًا على مدة التحقيقات في قضية جديدة حملت رقم 1956 لسنة 2019 حصر نيابة أمن الدولة العليا.

وجهت نيابة أمن الدولة إلى محمدين الاتهامات بالانضمام إلى جماعة إرهابية، ونشر أخبار وبيانات كاذبة، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

والمستهدف محمدين عدة مرات من قبل على خلفية نشاطه الحقوقي حيث ألقى القبض على محمدين في المرة الأخيرة بعد وصوله إلى مركز شرطة الصف التابع لمحل سكنه من أجل قضاء ساعتين أسبوعيًا في يومين محمدين داخل مركز الشرطة لتطبيقًا لقرار القاضي معتر فخاخي، رئيس الدائرة 14 بمحكمة جنابات الجزيرة، في 8 أكتوبر 2018، وفقًا للمادة 201 (2) من قانون الإجراءات الجنائية، باستبدال بالحس الاحتياطي لمحمدين تدابير احترازية، ووجدها بقضاء ساعتين لمدة يومين أسبوعيًا، قبل أن يتم بحفيها بقرار من محكمة جنابات الجزيرة في 5 يناير 2019 إلى يوم واحد أسبوعيًا.

جاء قرار قاضي غرفة المشورة بعد خمسة أشهر من حبس محمدين احتياطيًا على مدة التحقيقات في القضية رقم 718 لسنة 2018 حصر أمن دولة عليا، والتي واجه فيها اتهامات، أبرزها: مساعدة منظمة إرهابية لتخفيف أوضاعها والتحرص على احتجاجات منرو المعادي، حيث ألقى القبض على محمدين فجر يوم 18 مايو 2018 على خلفية احتجاجات عدد من المواطنين على غلاء أسعار تذاكر المترو، داخل محطة منرو المعادي، والتي لم يشارك فيها محمدين من الأساس.

وبالإضافة إلى نشاطه الحقوقي المتمثل في تقديم الدعم القانوني إلى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، كان لمحمدين نشاط سياسي واسع، باعتباره وضعه القيادي في تنظيم الاشتراكيين الثوريين، ما نسب في ملاحظته أمثيًا وقضائيًا بشكل مستمر منذ اندلاع ثورة يناير 2011. اعتقلت قوات الشرطة محمدين للمرة الأولى في 20 يناير 2011، وبعد استجوابه لضعفه أيام، أفرجوا عنه قبل جمعة الغضب، في 28 يناير 2011.

في سبتمبر 2014 بينما كان في طريقه لدعم إضراب العمال في مصنع للأسمت، قام جنود من الجيش عند حاجز السويس بانتقاله بشكل غير قانوني وانهموه بالاعتداء على ضابط بالجيش. وتم إطلاق سراحه بعد 48 ساعة بدون تهمة. وفي يناير 2015 أصدر النائب العام المصري هشام بركات أمرًا بمصادرة أصول 112 شخصًا بزعم أنهم أعضاء أو مؤيدون لجماعة الإخوان المسلمين. كان محمدين على هذه القائمة.

وفي 23 إبريل 2016 أفتت قوات الأمن القبض على محمدين على خلفية ما عرف حينها باحتجاجات الأرض، والتي اندلعت اعتراضًا على قرار الحكومة المصرية تسليم جزيرتي نيران وصافير إلى المملكة العربية السعودية وفق اتفاقية لترسيم الحدود البحرية بين البلدين. واتهمت نيابة أمن الدولة العليا محمدين بالتحريض

على الاحتجاجات والانضمام إلى منظمة إرهابية، وظل صاحب القضية 37 عامًا قيد الحس الاحتياطي لمدة ستة أشهر في سجن الجزيرة المركزي (المعروف أيضًا باسم سجن الكيلو 10.5)، الواقع في معسكر الأمن المركزي على طريق مصر الإسكندرية الصحراوي، قبل الإفراج عنه في أكتوبر 2016.

وفي نوفمبر 2020 أعلن اتحاد نقابات محامي أوروبا والذي يضم في عضويته ما يقارب مليون منسب من 32 دولة أوروبية فوز محمدين وستة محامين مصريين آخرين بجائزته السنوية تقديرًا لدوره في الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان. ويمنح الاتحاد جائزته السنوية منذ عام 2007 للمحامين الذين جلتوا الشرف لمنه المعاماة من خلال تمسكهم بأعلى قيم السلوك المهني والشخصي في مجال حقوق الإنسان، وفقًا للاتحاد.

الاسم: محمد رمضان عبد الباسط

الموقف القانوني: محبوس احتياطيًا

رقم القضية: 910 لسنة 2021 حصر أمن دولة عليا

في 10 ديسمبر 2018 داهمت قوة من جهاز الأمن الوطني منزل المحامي الحقوقي محمد رمضان عبد الباسط بمحافظه الإسكندرية وألقت القبض عليه بعد تفتيش المنزل ومصادرة بعض متعلقاته الشخصية. بعد يوم واحد في 11 ديسمبر 2018 ظهر رمضان أمام نيابة المنزهة منتهًا على مدة التحقيقات في القضية رقم 1670/1 لسنة 2018 [إزاري أول المنزهة. وقررت النيابة حبس رمضان 10 بوقا بعد أن وجهت إليه اتهامات من بينها: الانضمام إلى جماعة إرهابية والترويج لأفكارها باستخدام مطبوعات ونشر أخبار كاذبة.

بعد عامين من حبس رمضان احتياطيًا دون الإحالة إلى المحاكمة قررت محكمة جنابات الإسكندرية إخلاء سبيله في 2 ديسمبر 2020، إلا أن وزارة الداخلية امتنعت عن تنفيذ القرار واحتجزت رمضان بشكل غير قانوني حتى ظهر في 8 ديسمبر 2020 للمرة الثانية أمام نيابة أمن الدولة العليا، حيث أعيد تدويره على مدة قضية ثانية برقم 477 لسنة 2020 حصر أمن دولة عليا بعد اتهامه بالانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة، على خلفية محضر تحريات للأمن الوطني بزعم نشره رسائل من محسبه تهدف إلى زعزعة الاستقرار، وظل رمضان قيد الحس الاحتياطي من خلال قرارات تجديد حبس ورقية دون حضوره من محسبه، في انتهاك صريح للحق في المحاكمة العادلة.

وفي 13 يونيو 2021 قررت محكمة جنابات القاهرة استبدال حبس رمضان احتياطيًا تدابير احترازية، إلا أن وزارة الداخلية لم تنفذ القرار ووجهن محامو رمضان بتدويره للمرة الثانية، حيث عرض على نيابة أمن الدولة في 15 من نفس الشهر منتهًا على مدة قضية جديدة حملت رقم 910 لسنة 2021 حصر نيابة أمن الدولة ومنتهًا بنفس الاتهامات في القضية السابقتين.

وفق استغائه أرسلها رمضان في مايو 2021 فإن المدافع عن حقوق الإنسان يعانى من آلام في الركة إلى درجة تجزئه عن الحركة وأداء احتجاجاته بشكل طبيعي. سبق وألغى رمضان هته المحكمة التي نظرت تجديد حبسه في 19 مارس 2018، قبل أن يتم حبسه على مدة القضية رقم 16576/2018 حصر أمن دولة عليا في 19 مارس 2018.

صاحب الـ ٣٩ عامًا من مشاكل صحية أبرزها: صيق النفس ومشاكل في الظهر نتيجة تعرضه للتعذيب الشديد والاعتداء البدني العنيف.

تعرض إبراهيم عز الدين للإساءة القسرية لمدة ١٦٧ يومًا، خلال تلك الفترة تعرض عز الدين للتعذيب والاعتداء البدني والنفس، بعدما تم حبسه في زنزانه الفردية، صمم خلالها لاستجواب غير قانوني وهو معصوب العينين، وفي غيبة محاميه، حول عمله بملف الحق في السكن بالمقوضية المصرية للحقوق والحريات. تم نوال ممارسات التوجع والتهديد والترهيب فضلًا عن الحرمان من النوم بإجباره على رفع يديه بشكل مستمر، وأخيرًا تهدده بالقتل لنزع اعترافات محددة منه.

الاسم: حسن بريري

الموقف القانوني: محبوس احتياطيًا

رقم القضية: ٩٣٠ لسنة ٢٠١٩ حصر أمن دولة عليا

في ٢٥ يونيو ٢٠١٩ أُلقت قوة تابعة لجهاز الأمن الوطني القبض على المدير التنفيذي للمنتدى المصري لعلاقات العمل حسن بريري من منزله بمحافظة القاهرة بعد تفتيش المنزل ومصادرة بعض محتوياته. وفي نفس اليوم تم عرض بريري على نيابة أمن الدولة العليا منهقًا على دمة التحقيقات في القضية رقم ٩٣٠ لسنة ٢٠١٩ حصر نيابة أمن الدولة العليا والمعروفة إعلاميًا باسم قضية "تحالف الأمل". واجه بريري اتهامات من بينها: الانضمام إلى جماعة أسست على خلاف أحكام القانون وتلقي تمويل من الخارج لاستخدامها لأغراض الجماعة، وقررت نيابة أمن الدولة العليا حبسه ١٥ يومًا على دمة التحقيقات.

أدرج بريري ضمن ١٣ شخصًا آخر من المتهمين فيما أُطلق عليه قضية "تحالف الأمل" على قوائم الإرهاب لمدة خمس سنوات، بحسب قرار الدائرة الخامسة - إرهاب، محكمة جنابات القاهرة المتعددة في غرفة المشورة بمجمع محاكم طرة، على خلفية اتهامهم في القضية رقم ٥٧١ لسنة ٢٠٢٠ حصر أمن دولة عليا، وترتب على قرار الإدرج على قوائم الإرهاب التخط على الأموال والميع من السفر.

وفي 25 يونيو 2021 تجاوز بريري العامين محبوسًا احتياطيًا وهو ما يوجب على نيابة أمن الدولة الأمر بإخلاء سبيله لتجاوزه الحد الأقصى للحبس الاحتياطي على دمة نفس القضية وفقًا لقانون الإجراءات الجنائية.

الاسم: علاء عصام

الموقف القانوني: محبوس احتياطيًا

رقم القضية: ٩٣٠ لسنة ٢٠١٩ حصر أمن دولة عليا

في ٢٨ يونيو ٢٠١٩ داهمت قوة تابعة لجهاز الأمن الوطني منزل المحاسب بالمنتدى المصري لعلاقات العمل، علاء عصام، بمحافظة السويس وأُلقت القبض عليه بعد تفتيش المنزل ومصادرة عدد من منطقات عصام الشخصية.

في اليوم التالي ٢٩ يونيو ٢٠١٩ تم عرض عصام أمام نيابة أمن الدولة العليا منهقًا على دمة التحقيقات في القضية رقم ٩٣٠ لسنة ٢٠١٩ حصر نيابة أمن الدولة العليا والمعروفة إعلاميًا باسم قضية "تحالف الأمل". وجهت النيابة إلى عصام اتهامات، أبرزها: الانضمام إلى جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها ونشر أخبار ومبانيات كاذبة، وقررت حبسه ١٥ يومًا على دمة التحقيقات. أثناء فترة احتجازه بأحد المقرات التابعة لجهاز الأمن الوطني بعد القبض عليه وقبل عرضه على النيابة تعرض عصام للاعتداء البدني واللفظي وسوء المعاملة في محاولة لنزع الاعترافات منه. كما نُفي والده يوم ١٨ مايو ٢٠٢١ ولم تسمح له وزارة الداخلية بالخروج للمشاركة في جنازة والده أو تلقي العزاء.

وفي 25 يونيو 2021 تجاوز عصام العامين محبوسًا احتياطيًا وهو ما يوجب على نيابة أمن الدولة الأمر بإخلاء سبيله لتجاوزه الحد الأقصى للحبس الاحتياطي على دمة نفس القضية وفقًا لقانون الإجراءات الجنائية.

الاسم: أحمد تمام

الموقف القانوني: محبوس احتياطيًا

رقم القضية: ١٠٥٦ لسنة ٢٠٢٠ حصر أمن دولة عليا

في ٢٥ يونيو ٢٠١٩ أُلقت قوة تابعة لجهاز الأمن الوطني القبض على أحمد تمام أثناء دهاية لإقامة تدريب لعدد من وكلاء وزارة التضامن ضمن برنامج تكافل وكرامة.

في اليوم التالي ٢٦ يونيو ٢٠١٩ تم عرض تمام أمام نايبة أمن الدولة العليا منتهماً على دمة التحقيقات في القضية رقم ٩٣ لسنة ٢٠١٩ حصر أمن دولة علنيا والمعروفة إعلامياً باسم قضية "تحالف الأمل". وُجّهت النيابة إلى تمام اتهامات أبرزها: الانضمام إلى جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها ونشر أخبار كاذبة. وقررت حسنة ١٥ يوماً على دمة التحقيقات.

في 10 أكتوبر ٢٠٢٠ قررت محكمة جنابات الجيزة إخلاء سبيل تمام على دمة التحقيقات في القضية، إلا أن وزارة الداخلية امتنعت عن تنفيذ القرار، وأثناء إنهاء إجراءات إخلاء سبيل تمام تعرض للإخفاء القسري أكثر من شهر ونصف دون أن تتمكن أسرته أو محاميه من الوصول إليه والاطمئنان عليه، حتى ظهر في الأول من ديسمبر عام ٢٠٢٠ أمام نايبة أمن الدولة العليا منتهماً على دمة قضية ثانية حملت رقم 1056 لسنة ٢٠٢٠ حصر أمن دولة علنيا.

واجه تمام في القضية الثانية نفس الاتهامات التي اتهم بها في القضية الأولى سبيله على دمتها وهي: الانضمام إلى جماعة إرهابية وتحويل هذه الجماعة. تمام والذي يعمل كمدرّب واستشاري تنمية بعاثي من مشكلة صحة بالقلب قبل القبض عليه ويحتاج معها إلى رعاية طبية خاصة.

الاسم: فحسي محمد الطاهر

الموقف القانوني: محبوس احتياطياً

رقم القضية: ٩٠٨ لسنة ٢٠٢١ حصر أمن دولة علنيا

في ١٧ مايو ٢٠٢١ أُلقت قوة تابعة لجهاز الأمن الوطني القبض على المحامي الحقوقي فحسي محمد الطاهر من أحد شوارع مركز الإبراهيمية التابع لمدينة الزقازيق بمحافظة الشرقية. وبعد يومين في ٢٠ مايو ٢٠٢١ طهر الطاهر أمام نايبة أمن الدولة العليا منتهماً على دمة التحقيقات في القضية رقم ٩٠٨ لسنة ٢٠٢١ حصر أمن دولة علنيا. وُجّهت النيابة إلى الطاهر اتهامات من بينها: الانضمام إلى جماعة إرهابية وتحويلها عن طريق تقديم الدعم القانوني إلى المحتجزين في قضايا سياسية. وقررت حسنة ١٥ يوماً على دمة التحقيقات.

اشتمل التحقيق مع المدافع عن حقوق الإنسان صاحب الـ ٥٦ عامًا على السؤال عن طبيعة عمله كمحام، وسبب قيامه بالدفاع عن منتهين في قضايا ذات طابع سياسي وقضايا رأي، ومدى اتصال هذا النشاط بجماعة الإخوان المسلمين. حيث أنكر فحسي كل ذلك، وافر بأنه يقوم بعمله كمحام كجزء من خلال مكتبته الخاص. كذلك جاء في محضر التحريات المقدم من جهاز الأمن الوطني حول قيامه بتحويل جماعة إرهابية عن طريق تقديم الدعم القانوني إلى المعتقلين السياسيين، وأثبتت في الأحرار هانقه الشخص المحمول وعداداً عن المطبوعات الورقية، كما أثبتت أيضاً تاريخ محضر ضبطه الرسمي المحرر بتاريخ ١٩ مايو ٢٠٢١.

الاسم: عمرو نوهان نبيه يوسف

الموقف القانوني: محبوس احتياطياً

رقم القضية: ٧٤١ لسنة ٢٠١٩ حصر أمن دولة علنيا



في ١٠ يونيو ٢٠١٩ وأثناء ممارسته عمله داخل قسم شرطة كرموز التابع لمديرية أمن الإسكندرية أُلقت قوة من شرطة قسم كرموز القبض على المحامي الحقوقي عمرو نوهان نبيه يوسف، وتحفظت عليه إلى أن تم عرضه أمام نايبة أمن الدولة العليا في ١٣ يونيو ٢٠١٩ منتهماً على دمة التحقيقات في القضية رقم ٧٤١ لسنة ٢٠١٩ حصر أمن دولة علنيا.

واجه نوهان اتهامات أبرزها الانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر أخبار وبيانات كاذبة وقررت النيابة حسنة ١٥ يوماً على دمة التحقيقات.

في 10 يونيو 2021 أتمّ نوهان عامين محبوساً احتياطياً على دمة التحقيق في نفس القضية وهو ما يوجب على نايبة أمن الدولة إخلاء سبيله لتجاوزه الحد الأقصى للحبس الاحتياطي على دمة نفس القضية وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية.

ليست هذه المرة الأولى التي يتعرض فيها المدافع عن حقوق الإنسان للملاحقة الأمنية والقضائية، حيث سبق أن قضى نوهان حكماً عسكرياً بالسجن لمدة ثلاث سنوات بتهمة إهانة رئيس الجمهورية. كان ذلك بسبب نشره صورة تهكمية لرئيس الجمهورية أثناء تأنيبه النخبة العسكرية.

الاسم: محمد البافر

الموقف القانوني: محبوس احتياطياً على دمة إحدى القضايا، ومحكوم عليه على دمة أخرى.

رقم القضية: 1228 لسنة 2021 جج أمن الدولة طوارئ - 855 لسنة 2020 حصر نايبة أمن الدولة العليا





في 29 سبتمبر ٢٠١٩ وأثناء حضوره جلسة التحقيق مع الناشط السياسي علاء عبد الفتاح بمقر نياحة أمن الدولة العليا بالتجمع الخامس بمحافظة القاهرة، فوجئ المحامي الحقوقي والمدير التنفيذي لمركز عدالة للحقوق والحريات، محمد الباقر بطلب المحامي العام لنيابة أمن الدولة التحقيق معه، على دمة نفس القضية الموكل فيها للدفاع عن علاء عبد الفتاح، والتي حملت رقم ١٣٥٦ لسنة ٢٠١٩ حصر أمن الدولة العليا.

وجهت نيابة أمن الدولة إلى الباقر اتهامات من بينها: الانضمام إلى جماعة إرهابية، ونشر أخبار كاذبة وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وقررت حسمه احتياطياً 10 يوماً على دمة التحقيقات.

وفي ٣١ أغسطس ٢٠٢٠ استدعت نيابة أمن الدولة الباقر للتحقيق معه في قضية جديدة حملت رقم 855 لسنة 2020 حصر نيابة أمن الدولة العليا وقررت حسمه 10 يوماً على دمة التحقيقات بعد أن وجهت إليه اتهامات بالانضمام إلى جماعة إرهابية والاشتراك في إنفاق جنائي بغرض ارتكاب جريمة من جرائم الإرهاب منتملة في نشر وإذاعة أخبار كاذبة، ليك مخطط عام في الدولة بغرض إشاعة الفوضى في البلاد. واشتملت تحريات جهاز الأمن الوطني، باعتبارها الدليل الوحيد لتوجيه الاتهام إلى الباقر، على توصيف الأفعال محل الاتهام بأنه: "أثناء الزيارات والبرص قام بالتواصل مع عناصر إرهابية من أفراد الجماعة الإرهابية من أجل العمل على ضم العديد من العناصر، وتحقيق أغراض هذه الجماعة منتملة في نشر أخبار كاذبة بهدف زعزعة الأمن والاستقرار في البلاد".

يفزع المدافع عن حقوق الإنسان صاحب الـ٤٤ عامًا في سجن شديد الحراسة ٢ بمنطقة سجون طرة، والذي تعرض لحظوة وصوله إليه للاعتداء البدني والتعذيب فضلاً عن سوء المعاملة. جدير بالذكر أنه بعد شهر تقريباً من حسم الباقر احتياطياً توفي والده إثر تعرضه لأزمة صحية، تحديداً في ١٧ أكتوبر ٢٠١٩. ووافقت نيابة أمن الدولة العليا حينها على طلب تقديم به محامي الباقر، لتمكينه من الخروج لتصور جنازة والده.

في 18 أكتوبر 2021 تم إحالة الباقر إلى محكمة أمن الدولة العليا طوارئ على دمة اتهامه في القضية رقم 1228 لسنة 2021 حج أمن الدولة طوارئ والمنسوخة من القضية رقم 1356 لسنة 2018 حصر نيابة أمن الدولة العليا، قبل أن تحكم بسجن الباقر 4 سنوات في 20 ديسمبر 2021.

في نوفمبر 2020 أعلن اتحاد نقابات محامي أوروبا والذي يضم في عضويته ما يقارب مليون منتسب فوز الباقر وسنة محاميين مصريين آخرين بجائزته السنوية تقديرًا لدوره في الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان. ويمنح الاتحاد جائزته السنوية منذ عام 2007 المحامين الذين جلبوا النصف المهنة المحاماة من خلال تمسكهم بأعلى قيم السلوك المهني والشخصي في مجال حقوق الإنسان، وفقاً للاتحاد.

الاسم: أسامة عبد الحكيم بيومي

الموقف القانوني: محبوس احتياطياً

رقم القضية: 640 لسنة 2018 حصر نيابة أمن الدولة العليا.

في 30 يناير 2022 أُلقت قوة من الشرطة القبض على المحامي الحقوقي أسامة عبد الحكيم بيومي من منزله، وأصطحبته إلى جهة غير معلومة.

لم يظهر بيومي أمام أي جهة رسمية لمدة أربعة أيام حتى عرض على نيابة أمن الدولة العليا في 3 فبراير، منها على دمة القضية رقم 640 لسنة 2018 حصر نيابة أمن الدولة العليا.

وجهت نيابة أمن الدولة العليا إلى بيومي اتهامات، من بينها: الانضمام إلى جماعة إرهابية، ونشر أخبار وبيانات كاذبة، قبل أن تأمر بحسمه 15 يوماً على دمة التحقيقات في القضية.

الاسم: عزوز محجوب

الموقف القانوني: محبوس احتياطياً

رقم القضية: 111٨ لسنة ٢٠١٩ حصر أمن دولة عليا.



في الأول من مارس ٢٠١٨ أُلقت قوة من جهاز الأمن الوطني القبض على المحامي بالتنسيق المصرية للحقوق والحريات عزوز محجوب من منزله بحس إمانة محافظة القاهرة. وبعد يومين في ٣ مارس ٢٠١٨ تم عرضه للمرة الأولى أمام نيابة أمن الدولة العليا التي وجهت إليه اتهامات، من بينها: نشر أخبار كاذبة والانضمام إلى جماعة أسست على خلاف القانون. وقررت النيابة حسم محجوب 10 يوماً على دمة التحقيقات في القضية رقم ٤٤١ لسنة ٢٠١٨ حصر أمن دولة عليا والمعروفه إعلامياً باسم "التحرك الإعلامي".

في ٤ سبتمبر ٢٠١٨ قررت محكمة جنايات القاهرة إخلاء سبيل محجوب على دمة القضية بعد خمسة أشهر على حسمه احتياطياً بتدابير احترازية، إلا أن وزارة الداخلية امتنع عن تنفيذ القرار، وقامت بإخفاء محجوب قسراً لمدة فارت خمسة أشهر دون أي معلومات رسمية عن مكان احتجازه أو الاعتراف باحتجازه، وأمرت المحكمة بضبطه واحتجازه لعدم التزامه بالتدابير التي نص عليها قرار إخلاء سبيله ليظهر مجدداً في 3 مارس للتحقيق معه في نفس القضية.

وفي مايو 2020 استدعت نيابة أمن الدولة محجوب للتحقيق معه في قضية جديدة حملت رقم 1118 لسنة 2019 حصر نيابة أمن الدولة العليا. واجهت نيابة أمن الدولة العليا محجوب في القضية الجديدة بنفس الاتهامات في القضية الأولى وهي الانضمام إلى جماعة أسست على خلاف القانون ونشر أخبار وبيانات كاذبة.



في 24 مارس 2022 افتتحت قوة من الأمن الوطني منزل المحامي الحقوقي يوسف منصور (منزل عائلته) وألقت القبض عليه دون إظهار أي مسوغ قانوني للقبض عليه، وتم اقتياده إلى جهة غير معلومة استمر فيها حتى ظهر معروفاً على نيابة أمن الدولة بالتجمع الخامس في 26 من نفس الشهر.

انهت نيابة أمن الدولة منصور بانهايات من بينها: الانضمام إلى جماعة إرهابية، التحريض على ارتكاب جرائم إرهابية ونشر أخبار وبيانات كاذبة بالداخل والخارج في القضية رقم 330 لسنة 2022 حصر نيابة أمن الدولة العليا، قبل أن تأمر بحبسه 15 يوماً على ذمة التحقيقات في القضية.

منصور هو محام شاب، مدافع عن حقوق الإنسان، وهو محامي الصحفي والمدون المحبوس محمد إبراهيم، الشهير بـ"محمد أكسجين"، كما أنه عمل سابقاً محامياً بالشبكة العربية لحقوق الإنسان قبل أن توقي عليها.

تابعونا على :



آخر التحديثات

28 منظمة مجتمع مدني تدعو استمرار حجب موقع المنصة وتدعو السلطات المصرية لرفع الحجب عن عشرات المواقع الإلكترونية

يوليو 2022: النشرة الإخبارية لمؤسسة حرية الفكر والتعبير

الجابات كجدد حيس علاء شافعي الاحتياطي لمدة 45 يوماً

منظمات حقوقية: على السلطات المصرية التوقف عن ملاحقة الصحفيين والمدونين وصناع المحتوى الرقمي والإفراج عن المحتجزين منهم

النشرة الأسبوعية لأخبار القانونية (24: 31 يوليو 2022)

إعلان وظيفة: صانع/ة محتوى بوحدة الإعلام والاتصال



محتوى الموقع منشور برخصة المشاع الإبداعي نسبة الفضل 4.0



afte